مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 22 العدد: 3 السّنة: الثّلاثيّ الثّالث 2020 ص: 593- 616

البعد التداولي للتعريف والتنكير في النحو العربي
مقاربة في الافتراض المسبق

The deliberative dimension of the definition and reasoning in Arabic grammar An approach in the presupposition

د. عزيز كعواش*
أ. ياسمينة شنية**

تاريخ الاستلام: 05/ 08/ 2019 تاريخ القبـــول:23-02-2020

ملخص:

إن معيار علم المخاطب / ومعرفة المتكلّم بموضوع الحديث هو أحد المعايير الدلاليّة التي تحكم التعريف والتنكير في النحو العربي، فإما أن يكون مشتركا بينهما وإما أن يكون المخاطب على جهل به، لذلك يعتبر هذا المعيار مرجعا أساسيّا لدى المتكلّم الذي بدوره يقيم كلامه على افتراض مسبق دعامته علم المخاطب بموضوع الحديث أو جهله به، وهذا الافتراض المسبق لدى المتكلم يؤسس لصوغه للعبارة في توظيف التعريف والتنكير. ولذا يحاول هذا البحث تقديم تفسير لظاهرة التعريف والتنكير في اللغة العربية بالاستناد إلى آلية تعد من أبرز الآليات التداولية وهي الافتراض المسبق، إذ يجب أن تكون في ذهن المتكلم والسامع قرائن تداولية تتحكم في دلالة الملفوظ من ناحية التعريف والتنكير، وهي التي يريد بها النحاة والتداوليون كل العوامل التي تحيط بالموقف والحدث الكلامي كما ستبينه هذه الدراسة.

كلمات مفتاحيّة: الافتراض؛ المسبق؛ الحدث؛ الكلامي.

* جامعة بسكرة، الجزائر، البريد الالكتروني aziz.kaouache@univ-biskra.dz (المؤلف المرسل)

** قسم الآداب واللغة العربية ـ جامعة بسكرة. الجزائر، البريد الالكتروني yassamina.chenia@univ-biskra.dz

Abstract

The criterion of the learner's knowledge / and the speaker's knowledge of the subject of modernity is one of the semantic criteria that governs the definition and the reasoning in the Arabic grammar. Either it is shared or it is addressed to ignorance, so this criterion is a basic reference for the speaker who in turn assesses his hypothesis The speaker's knowledge of the topic of the Hadith or his ignorance of it, and this presupposition of the speaker establishes the formulation of the term in the employment of definition and reasoning. Therefore, this research attempts to explain the phenomenon of definition and reasoning in the Arabic language on the basis of a mechanism which is one of the most prominent deliberative mechanisms, namely, the preconceived hypothesis. The speaker and the speaker must have deliberative evidence that controls the significance of the verb in terms of definition and reasoning. Factors surrounding the situation and the speech event as will be shown in this study.

Keywords: Assumption; Advance; Event; Speech.

1 ـ المقدّمة

إن التّداوليـة لا تفصـل الإنتـاج اللغـوي عـن شـروطه الخارجيـة، ولا تـدرس اللغـة بوصفها نظاما من القواعد المجردة، وإنما تدرس اللغة بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين موجها إلى مخاطب معين لأداء غرض تواصلي معين. فالتداولية تستند إلى الاستعمال الفعلي للغة من أجل تفسير الظواهر اللغوية. ولقـــــد اهتمـت كـثير مـن البحـوث والدراسـات العربيـة المعاصـرة بـربط الـدرس اللسـاني التداولي بالمباحث اللغويّة العربية بفروعها المختلفة. وجاء ذلك على إثر ما لاحظه الدارسون من تقاطع بين المفاهيم التي جاءت بها التداوليّة بآلياتها التطبيقية من جهة، وبعض مباحث الدراسات اللغوية عند العرب، خاصة منها البلاغة العربية؛ لما لها من مفاهيم تتقاطع ومباحث التداوليّة.

والتداوليّة على حدّ تعبير (جورج يول) ما زالت اهتمامها قائم على دراسة "المعنى كما يوصله المتكلّم (الكاتب)، ويفسّره المستمع (القارئ)، لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة."[1] فهي بذلك تدرس المعنى الذي يقصده المتكلّم من عبارته اللغويّة، والذي يحدده سياق الموقف الكلامي أكثر مما تحدده دلالة التركيب اللغوي، أو العبارة المستخدمة في التواصل، لأن التداولية في جوهر دراستها للغة تنطلق من محاولة الإجابة عن كيفية التواصل وظروفه أكثر مما يشير إليه البناء اللغوي.

فالعلاقة بين اللغة والسياق علاقة أساسيّة في التحليل اللغوي التداولي؛ لأن فهم المعنى يتطلّب أكثر من مجرّد معرفة الدلالة اللغويّة لعلامات التركيب اللغوي، بل يجب مع التركيب اللغوي مراعاة المعنى السياقي، فالتداوليّة مهتمّة بالتراكيب اللغويّة ملفوظة في سياقها الخارجي أو ما يعرف بسياق الموقف، وهي بذلك تسلك كما ينصّ التداوليون أقرب الطرق وأكثرها دقّة في كشف المعنى وتوضيحه فالمرسل والمخاطَب والمقام وظروف المقال وعدد المشاركين في الحدث اللغوي والزمان والمكان، عناصر هامّة في تحديد القوّة الإنجازيّة للتركيب اللغوي.[2]

إن التداوليّة فيما أحدثته من تجاوز للمعنى التقليدي في دراسة اللغة الذي يكتفي بوصف وتفسير البُنى اللغويّة ويتوقّف عند حدود الشكل اللغوي أو إنتاجيته في الذهن فهي" علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغويّة في مجال الاستعمال، يدمج مشاريع معرفيّة متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره".[3]

وعليه فإن الحديث عن التداوليّة وعن شبكتها المفاهيميّة، يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة؛ لأنها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيميّة تضم مستويات متداخلة كالبنية اللغويّة، وقواعد التخاطب والاستدلالات التداوليّة، والعمليات الذهنيّة المتحكّمة في الإنتاج والفهم اللغويين وعلاقة البنية اللغويّة بظروف الاستعمال[4] وغيرها من المجالات التي تفيد منها التداوليّة في تناولها للظاهرة اللغويّة في واقعها التواصلي، أي اللغة كما هي مستعملة في الواقع الاجتماعي لأن اللغة نظام في ذهن الجماعة، وهذا ما لا يمكن للدراسة التداوليّة أن تصفه، أما اللغة تطبيق لذاك النظام فتلك هي التداوليّة.[5]

إن الهدف من خلال حديثنا عن السياق التداولي في هذه الدراسة هو رصد التقاطعات الحاصلة بين التداولية وبعض مباحث الدراسات اللغوية العربية ولأن غالبية الدراسات الحديثة من هذا النوع قد تناولت بالبحث مسألة تقاطع التداوليّة مع البلاغة العربية، آثرنا أن ننقب عن تقاطع التداوليّة مع النحو؛ لما رأيناه من قلة الدراسات في هذا المجال، ولما هو واقع من تلاقي الحقلين في كثير من الأبعاد والتجليات المحيطة بلغة الاستعمال وخصوصا منها مبدأ الافتراض المسبق في التداوليّة، وظاهرة التعريف والتنكير في النحو العربي.

ولا يخفى على كثير من الدارسين أن النحاة العرب ما فهموا من اللغة " أنها منظومة من القواعد المجرّدة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها (لفظ معيّن) يؤدّيه (متكلّم معيّن) في (مقام معيّن). ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحويّة إفادة المخاطَب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغيّة دلاليّة، "[6] وفي ذلك اهتمام بما يحيط بالخطاب من ظروف تجعله يؤدي الإفادة لدى السامع.

وتتضح قيمة السامع في الدرس النحوي العربي من خلال جملة شواهد أهمها مفهوم الكلام وأقسامه؛ حيث قُسّم اعتدادا بالسامع، وفي هذا قيمة تداوليّة حيث يرى ابن فارس في باب مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله، أن واضح الكلام الذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب، فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، ولا فصل بين المتكلّم والسامع؛ إذ المتكلّم ذاته عدّ كذلك لأنه فاعل الكلام، ولأنه يتكلّم إلى سامع أيضا، وبالتالي فإن حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد. (7)

فإذا كان في النحو العربي ربط بين طرفي الخطاب (متكلم وسامع) في قيام الكلام، فإن ذلك في التداولية يسمى بـ (المعرفة المشتركة) بين طرفي الخطاب (متكلم ومستمع)، تدرسها التداوليّة من خلال ثلاثة محاور مهمة هي:(الافتراض المسبق، والأقوال المضمرة، والاستلزام الحواري) ففي كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها، ومتفق عليها بينهم، تشكّل هذه الافتراضات الخلفيّة التواصليّة الضروريّة لتحقيق النجاح في عمليّة التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات، والبنى التركيبيّة العامّة، (8) حيث ينطلق المرسل (المخاطب) في اختياره للعلامة اللغويّة من الخلفيّة المعرفيّة للمتلقي، حتى يتمكن هذا الأخير من فهم الرسالة اللغويّة.

لم تكن غاية الدرس النحوي الوحيدة هي دراسة التراكيب اللغويّة وفهم معانيها، وإنما كذلك اهتمت بدراسة اللغة في محيطها الاجتماعي، والتي " يعدّ المخاطب من أهم أطرافها لكونه المستقبل لذلك النص اللغوي والمحور الأساسي في العمليّة اللغويّة، إذ بُنيت أغلب أحكام النحو العربي على أساس مراعاته فجاءت هذه الأحكام متساوقة مع معرفة السامع، أو إدراكه، أو ثقافته، أو

الحالة الاجتماعيّة التي يكون عليها، والعلاقة التي تربطه بالمتكلّم، والعهد الذي بينهما في بعض القضايا التي يريد إخباره بها ... وهذا الارتباط ما بين الأحكام النحويّة والمخاطَب والتساوق المعقود بينهما ، أضاف إلى الأحكام النحويّة صفة الواقعيّة والديمومة "[9].

وبناء على ما سبق جاءت إشكالية هذا البحث مقسمة إلى ثلاثة مباحث رئيسة؛ أولها ما دلالة التعريف والتنكير في مباحث النحو العربي، وثانيها الافتراض المسبق في البحث التداولي، وثالثها المقاربة التداولية لظاهرة التعريف والتنكير في اللغة العربية.

1- دلالة التعريف والتنكير في مباحث النحو العربي

والتعريف والتنكير ظاهرة شائعة في لغات العالم، وقد تشابه مفهومها في أغلب تلك اللغات واختلف في الأدوات المعبّر عنها. وقد كانت لهذه الظاهرة أهميّة في تفسير الكثير من الأحكام النحويّة، وهي مما يسمى في الدراسات النحويّة القديمة بالأصول والفروع، إذ أنهم عدّوا النكرة أصلا والمعرفة فرعا.[10] يقول ابن يعيش " واعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث، لأن الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف، حتى يكون اللفظ الواحد دون سائر جنسه كقولك: رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه فتقول: الرجل، فيكون مقصورا على واحد بعينه، فالنكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه ... فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى لأنه لا شريك له."[11]

وهبت كتب النحو القديمة إلى تفصيل المعارف والنكرات، تحدّث عنها سيبويه في كتابه وذكر أن المعرفة خمسة أشياء؛ الأسماء التي هي أعلام خاصّة والمضاف إلى المعرفة (إذا لم ترد معنى التنوين)، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار، فأما العلامة اللازمة المختصّة، فنحو قولك:

(زيد وعمرو) فإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه ما يُعرف به بعينه دون سائر أمّته. وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: (هذا أخوك) و(مررت بأخيك) وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه وأما الألف نحو، الرجل والفرس، وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمّته، وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا، وهذه، وذلك، وتلك وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة لأنها أسماء إشارة إلى الشيء دون غيره[12].

وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهن وهي، والتاء التي في فعلت، والواو في فعلوا ... وغيرها، وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تُضمر اسما بعد أن تعلم أن من يُحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئًا يعلمه.[13] وما دون ذلك فهو نكرة. من بين كثير من القضايا النحويّة العربية التي تظهر فيها المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب.

إن الحديث عن تقديم مفهوم واضح للمعرفة والنكرة يعد أمرا صعبا؛ وقد صرح ابن مالك أنه من الصعب الحكم على النكرة و المعرفة في أصل الوضع فيقول " من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا وعكسه، وهو في استعمالهم على

وجهين".[14] وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنه لا يمكن إغفال الاستعمال الفعلي للغة والاكتفاء بالأصل الذي وضعت عليه الكلمات تعريفا أو تنكيرا.

وقد يتلخص نظر النحاة عند كثير من الدارسين إلى التعريف والتنكير من باب مبدأ (التعيين) حيث عُدّت ظاهرة التعيين في الدرس النحوي " عنصرا هاما في إقامة أي تواصل لغوي مفيد، أي محقق لمبدأ (الإفادة) كشرط ضروري لعمليّة التواصل، وبمراعاة هذا القانون اللغوي راحوا يربطون بين مفهوم (الإفادة) وبين مقولة التعريف والتنكير".[15]

فكل اسم عمّ اثنين أو أكثر فهو نكرة، وإنما سمي نكرة لأنك لا تعرّف به واحدا بعينه (التعيين)، وإما أن يكون الاسم في أوّل أحواله نكرة مثل: رجل وفرس، أو أن يكون الاسم قد صار نكرة بعد أن كان معرفة، نحو: أن يسمى إنسان بعمرو فيكون معروفا بذلك في حيّه، فإن سُمّي باسمه آخر، لم نعلم إذا القائل (رأيت عمرا) أي العمرين يقصد، ومن أجل تنكّره دخلت عليه الألف واللام إذا ثُنّي أو جُمع.[16]

فغالبا إذا ما يدور مفهوم التعريف والتنكير عند النحويين على أساس التقابل بين (المعين/ والشائع)، أو (الخاص/العام). وأول من ابتدرت منه الإشارة لمصطلح التعيين والشيوع سيبويه عندما قرن معنى التعريف بدلالته على التعيين، ومعنى التنكير بدلالته على الشيوع، فيقول عن علة تعريف الاسم "وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته".[17]

ولم يختلف النحويون عما ذهب إليه سيبويه ولكنهم كانوا أكثر تحديدا لمفهوم المعرفة والنكرة، قال المبرد " المعرفة ما وضع على شيء معين دون ما كان

مثله".[18] و قال أيضا " الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحد من الجنس دون سائره، وذلك نحو رجل وفرس وحائط ".[19]

وقد عرف الرماني المعرفة بأنها " الاسم المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية والعلامة اللفظية على وجهين، علامة موجودة وعلامة مقدرة، فالموجودة الألف واللام، والمقدرة ثلاثة أشياء، الاسم العلم والمضمر والمبهم"،[20] ويقول أيضا "والنكرة: المشتركة بين الشيء وغيره في موضعه "،[21] فالعلامة اللفظية في رأي الرماني هي التي تحدد اختصاص الاسم.

ويقول ابن السراج أيضا " كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمى نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحد بعينه إذا ذكر ... فكلما كان أكثر الاسم عموما فهو نكرة مما أخص... فكلما قلّ عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف وكلما كثر كان أنكر".[22]

ولم يكتف ابن يعيش بدلالة المعرفة على الخصوص، ودلالة النكرة على العموم، بل يربط ذلك بقصد المتكلم ومعرفة المخاطب فيقول عن المعرفة " ما خص واحدا من الجنس، لا يتناول غيره وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم."[23] ويرى أن المراد بالتعريف هو " القصد إلى شيئ بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم، فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، وذلك نحو قولك: الغلام والجارية، إذا أردت غلاما بعينه وجارية بعينها".[24]

فقد جعل ابن يعيش قصد المتكلم النقطة الأولى التي يشرع منها لتعريف الكلمة جاعلا الهدف من ذلك القصد تعرف المخاطب إلى الاسم كما يعرفه المتكلم، إذ يرى أن مفهوم النكرة والمعرفة مرتبط بعلم المخاطب، فما كان مجهولا عند المخاطب فهو

نكرة وإن المتكلم عارفا به، وما كان معلوما عند المخاطب فهو معرفة، فيقول " ولا يساوي المتكلم المخاطب لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول: عندي رجل، فيكون منكورا وإن كان المتكلم يعرفه، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى علم المخاطب".[25]

وترتبط الإشارة إلى الخارج بالبعد التداولي، إذ الإشارة هي إشارة إلى المخاطب، والخارج هو العالم المدرك من طرفين؛ المتكلم والمخاطب، فيتحدد المشارك إليه بوصفه جزءا من هذا الخارج بخروجه من مجال الوضع اللغوي ــ اللفظي ــ إلى مجال الاستعمال اللغوي ــ التداولي ــ، فيتحقق الانتقال من المعرفة العامّة المشتركة إلى المعرفة المخصصة بحدث التخاطب الفعلي.[26]

ويرى جون لاينز أن " مفهومي الوجود والإشارة موجود في التطبيق الأساسي أو الأولي للأشياء المادية في الاستعمال اليومي للغة"[27] بمعنى أن إحالة الاسم على مسماه لا تتم إلا بالاستعمال الفعلي للغة، ففي التداولية تمثل الإحالة " العلاقة بين الأشياء والطريقة التي يستعملها المتكلم أو الكاتب للإحالة عليها "،[28] وتعد عملية الإحالة ناجحة إذا تمكن المخاطب من التعرف على المسمى الذي قصده المتكلم باستعمال العبارة المحيلة.[29]

وبذلك تكون الإحالة فعلا تداوليا يخضع للتعاون بين المتكلم والمخاطب في بنية تواصلية معينة. فالإحالة عملية تعاونية لأنها " تستهدف تمكين المخاطب من التعرف على الذات المقصودة، ويتم ذلك عن طريق إمداد المخاطب بكل المعلومات التي يملكها المتكلم عن الذات المقصودة والتي تمكن المخاطب من انتقائها من بين مجموعة من الذوات".[30]

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن هناك نوعين من القرائن يتم الاستناد إليهما في تعريف الكلمة، النوع الأول هو القرائن اللغوية ونقصد بها ألفاظ المعارف التي ذكرها النحويون النوع الآخر القرائن التداولية ونقصد بها كل العوامل التي تحيط بعملية التلفظ أو تسبقها، كقصد المتكلم، والإشارة الحسية واستحضار ما يحيل إليه اللفظ والمعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب.[31]

إن مفهوم التنكير والتعريف يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى معرفة المتكلّم والمخاطب موضوع الحديث، فالمتكلّم يختار من الوسائل التعبيريّة ما يراه دالاّ على نقل ما يريد إلى مخاطب يُفترض فيه العلم بالشيء المراد أو الجهل به،[32] وهذه المعرفة لا يصرّح بها المتكلّم في حديثه وإنما تظهر في عبارته اللغويّة من خلال اعتماد(التعريف أو التنكير)؛ فإذا كان ما قاله معرفة فيفترض ذلك أن المتكلّم يعلم مسبقا أن السامع يعرف ما خصّه المتكلّم بالتعريف، والعكس مقبول؛ فإنه في حال اعتمد المتكلّم في صوغ عبارته على التنكير فإنه مفترض في ذهنه أن المخاطب لا يعرف ما خصّه بالتنكير في العبارة، ويكون كل ذلك إضمارا دون تصريح.

وإنما تستنتج من صياغة العبارة واختيار المتكلّم لآليتي (التعريف والتنكير) لأن " الافتراضات أو التضمينات بمثابة المعلومات "المدسوسة خفيّة "، أي إنها تكون مزوّدة بملائمة تواصليّة أقل شأنا من تلك التي تتمتّع بها المعلومات البيّنة كما أنها تحتل مركزا أدنى مرتبة داخل البنية الرقائقيّة التي يتألف منها محتوى الأقوال الإجمالي".[33]

2– الافتراض المسبق (presupposition) في البحث التداولي

الافتراض المسبق من أبرز المفاهيم التداوليّة حيث يعدّ أحد القضايا "المتعلّقة بجوانب ضمنيّة وخفيّة من قوانين الخطاب الذي يتم بين المرسل والمرسل إليه في

العمليّة التواصليّة، فلكلّ سياق قول وهذه الأقوال متوقفة على العوامل الخاصّة بالمتكلّمين والعوامل الخارجة عنهم".[34]

فالافتراض المسبق هو ما يفترضه المتكلم قبل صوغ العبارة اللغوية في شكل يتناسب وذلك الافتراض، وهو عمليّة ذهنيّة لا يُتلفّظ بها في العبارة، بل " هو شيء يفترضه المتكلّم يسبق التفوّه بالكلام، أي أن الافتراض المسبق موجود عند المتكلّمين، وليس في الجمل ".[35] والمتكلّمون وحدهم هم أصحاب الافتراضات المسبقة إيمانا منهم بأن المستمعين عارفون بتلك المعلومات التي هي جزء مما يتم إيصاله دون قوله أو تلفّظه.[36]

وتتضح أهميّة الافتراض المسبق ودوره التداولي في تأسيس المخاطب كلامه وتواصله مع المخاطَب على أساس المعلومات السابقة المشتركة بينهما.[37] فإذا قال أحدهم (جاء الرجل) يفترض المتكلّم قبل تلفّظه بالعبارة أن السامع يعرف (الرجل) الذي يقصده المتكلّم في كلامه، وأنهما – المتكلم والسامع – مشتركان في هذه المعرفة، لذلك اختار المتكلّم أن يعرّف كلمة (الرجل)، وهو يعرف أنها تصلح لمقام الخطاب. ولو قال خلاف ذلك (جاء رجل) بالتنكير، لاستنتجنا أن المخاطَب يجهل هذا الرجل وأن المخاطب يعي ذلك لذلك اختار صيغة التنكير.

إن نجاح الموقف التواصلي متوقف على افتراض يعيه المتكلم عن المقام وعن السامع، لأن " عند كل عمليّة من عمليات التبليغ، ينطلق الأطراف (المتخاطبون) من معطيات أساسيّة معترف بها ومعروفة، وهذه الافتراضات المسبقة لا يُصرّح بها المتكلّمون، وهي تشكّل خلفيّة التبليغ الضروريّة لنجاح العمليّة التبليغيّة وهي محتواة في القول".[38] فالعمليّة التي تقوم بين المتكلّم والمخاطَب" هي معطيات

وافتراضات تمثّل أرضيّة التخاطب وخلفيّة التواصل لإنجاح عمليّة التواصل أو رسالة التخاطب ".[39]

والنظر إلى هذه العمليّة بمنظار مراعاة حال معرفة المخاطب بموضوع الكلام من جهله به، يجعلنا نسلّط الضوء على معايير الحكم على تعريفة اللفظة من تنكيرها، والبحث في المعيار الذي يشيد بدور المخاطَب في ذلك. وقد " اعتمد النحاة منذ سيبويه على معيارين أساسين في الحكم على الكلمة بتنكير أو تعريف، تحت كل منهما فروع، أحدهما: المعيار الدلالي، والآخر: المعيار الشكلي ".[40]

أما المعيار الشكلي فقد اعتمد على الشكل في الحكم، وقد يصدق أو لا فمثلا ليس كل ما كان مضافا لمعرفة فهو معرفة، فقد " يكون في بعض الأسماء علامة التعريف ووسيلته، كأن تدخل عليه (أل) أو يكون مضافا إلى معرفة ولكنه مع ذلك يحكم عليه من حيث دلالته بأنه نكرة، ويترتب على ذلك أن يُعامل معاملة النكرة في الجملة، وهنا يتحكّم العنصر الدلالي في العنصر الصوتي المنطوق ويفرض نفسه عليه "[41] على نحو قولك مثلا (مرفوع الرأس) فهذه العبارة لا تفيد تعريفا لأنها لا تقدّم للسامع شخصا بذاته يعرفه.

لكن ما يهمنا في إقامة فكرة المقارنة هو المعيار الدلالي لما فيه من معايير تهتم بالمتكلم والمخاطب. والمتتبع " لما كتبه نحاة العربيّة يستنبط محاور ثلاثة يقوم عليها المعيار الدلالي في الحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير، أوّلها: الشيوع والتعيين، وثانيها: علم المخاطب / المتكلم ، وثالثها الإشارة إلى الخارج "[42]، إنما

يرمي علم (المخاطَب / المتكلم) بقضايا تخص موضوع طرحنا في العلاقة القائمة بين المسألتين (الافتراض المسبق والتنكير والتعريف).

3 ـ الافتراض المسبق وظاهرة التعريف والتنكير في العربية ... ملامح التداولية

من هنا تبدأ الصورة بالوضوح في قضية تلاقي النحو والتداوليّة من خلال المقاربة بين زاويتي (الافتراض المسبق) كونه من الأمور المضمرة الموجودة في ذهن المتكلم يبني عليها أقواله، وبين قضية التنكير والتعريف في كونها عائدة هي أيضا إلى ما يعرفه المتكلّم عن علم السامع، فلقد أدرك النحاة " أثر العلم بحال المخاطَب في التعريف والتنكير، فلفتوا إلى أن على المتكلّم أن يراعي حال المخاطب، فإذا قدر علمه بالشيء استخدمه معرفة، وإذا قدر جهله به استخدمه نكرة ليعلمه به ".[43]

ذلك أن المتكلّم ينظم كلامه على النحو الذي يقتضيه علمه بحال المخاطب أو السامع، فالعلاقة التي تربط المتكلّم بمخاطبه في أثناء العمليّة اللغويّة هي الفيصل المهم والغاية الأساسيّة التي تنظم النصوص اللغويّة، فمراعاة المخاطب لها أهميّة خاصّة؛ لأنه جزء مهم وشريك رئيس في الرسالة الإبلاغيّة.[44]

ويظهر هذا الاهتمام في علاقة المتكلم بالسامع أثناء اختيار العبارة اللغويّة القائمة على أساس افتراض مسبق في ذهن المتكلّم " حيث تصنّف في خانة الافتراضات كل المعلومات التي، وإن لم تكن مقررة جهرا (أي تلك التي تشكل مبدئيا موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله)، إلا أنها تنتج تلقائيا من صياغة القول التي تكون مدوّنة فيه بشكل جوهري، بغض النظر عن خصوصيّة النطاق التعبيري الأدائي"[45]، مثلها في ذلك مثل مراعاة حال المخاطَب

في أحكام التعريف والتنكير فقد أدرك النحاة " أن المخاطب له مكانة متميّزة في ظاهرة التعريف والتنكير، لأنهما مبنيان على العلاقة المفترضة بين المتكلّم والمخاطب، إذ يعمد المتكلم على انتقاء الوسائل المعبرة عن الفكرة التي يريد إبداءها، آخذا بنظر الاعتبار ما يكون دالا منها على معرفة السامع أو جهله".[46]

فمعرفة المتكلّم لمقدار ما يمتلك المخاطب من معرفة ودراية بما يدور الحديث عنه كان المحرّك لمسار طبيعة الخطاب اللغوي وتحديد شكله حتى ينسجم وطبيعة هذا الخطاب وتحديد شكله الذي ينسجم والحالة التي يكون عليها السامع فضلا عن المقام الذي يُبثّ فيه التعبير اللغوي. وما يدور من أحداث في الموقف الكلامي تُسهم بشكل فاعل في تحديد معنى الكلام وطبيعته.[47] إن معرفة المخاطب هي الحد الفاصل لما يقع عليه اختيار المتكلّم في العبارة اللغويّة إضافة إلى سياق ومقام الكلام، فأن يختار المتكلم عبارة دون غيرها إنما يرجع ذلك إلى ما يفرضه السياق وإلى ما تفرضه العلاقة المعرفيّة بينه وبين السامع.

ثمة علاقة بين العلامة اللغويّة والسياق الذي ترد فيه؛ لأن معناها لا يتحدد إلا بتجاورها مع غيرها من المفردات، وسياق التركيب الداخلي لا يتحدد إلا باقترانه بالسياق الخارجي، لأن المرسل قد يخرج بالنص عن مقتضى الظاهر أو يلجأ إلى استخدام إحدى الاستراتيجيات الأسلوبيّة في خطابه مراعيا بذلك سياق الخطاب لإيقاع الأثر الدلالي في المتلقي. فالمرسل قد يلجأ إلى التعريف والتنكير مثلا لما يقتضيه الموقف الكلامي وما يرافقه من عوامل فوق لغويّة.

لقد أدرك النحاة مدى أهميّة تلك الاستراتيجيات في بناء النص وتشكيله فنجد سيبويه يراعي ما لدى المتلقي من معرفة يشارك فيها المرسل، فحثّ هذا

الأخير على أن يبدأ كلامه بما هو معلوم لدى المتلقي، فهو يبدأ بالمعرفة دون النكرة، حتى يهيّئ للمتلقي تلقي المعلومة الجديدة، فمفهوم التعريف والتنكير يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى معرفة المرسل والمتلقي بموضوع الخطاب.[48]

وهذه الاستراتيجيات هي ذاتها التي تحكم بناء العبارة وتشكيلها في التداوليّة، بالنظر إليها من زاوية ما يتضمّنه القول من عوامل أسهمت في تشكيله فهي تتمظهر أساسا في قضيتي (الافتراض المسبق والأقوال المضمرة)، "فكثيرا ما نقصد أكثر مما نقول، بمعنى أننا نضمّن قولنا أمورا لا نذكرها بصريح العبارة، وهذا ما يدعى بـ: متضمنات القول (les implicites) ... وتتشكّل متضمنات القول من نمطين هما: الافتراض المسبق(présupposition)، والقول المضمر (les sous entendus). فالمتخاطبون ينطلقون من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم ".[49]

وهذا ما يجعلنا نقول أن هذا المشترك أو المتفق عليه في الافتراض المسبق ذاته ما وجدناه في النحو العربي في باب مرعاة حال المخاطب في إيراد موضوع العبارة معرفة أم نكرة انطلاقا مما يعرفه المتلقي أو يجهله، ومعرفة المتكلّم بحاله من الأمرين، وإلى هذا الاتجاه ذهب أكثر النحويين[50] جازمين أن التعريف معلّق بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، وقد يذكر المتكلّم ما يعرفه هو ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا، كقولك للمخاطب: في داري رجل، ولي بستان فتعرف الرجل بعينه والبستان، وهو لا يعرفهما.

4 ـ الخاتمة:

بعد دراستنا لباب التعريف والتنكير في اللغة العربية من منظور تداولي، وجدنا كثيرا من التفسيرات لهذه الظاهرة ذات البعد التداولي؛ فلا يمكن الاكتفاء بالجانب النحوي اللغوي المجرد لتحديد دلالة لفظة ما، إذ يجب أن تكون في ذهن المتكلم والسامع قرائن تداولية تتحكم في دلالة الملفوظ من ناحية التعريف والتنكير، وهي التي يريد بها النحاة والتداوليون كل العوامل التي تحيط بالحدث الكلامي سواء ما يحيط بعملية التلفظ أم ما يسبقها، كقصد المتكلم والإشارة الحسية أو المعلومات التي تجمع بين طرفي الحدث الكلامي أي المتكلم والمخاطب. وقد تبين لنا بعد دراسة المعرفة والنكرة في بعض جوانب النحو العربي من منظور تداولي النتائج التالية:

ـــ يخضع الحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير إلى بعد تداولي يشمل عناصر غير لغوية تظهر بالاستعمال الفعلي للغة. فانتقال اللفظ من التنكير إلى التعريف رهين بقدرة المتكلم على إخراج اللفظ من حيز الوضع إلى حيز الاستعمال وجعله متعينا لدى المخاطب، في حين يسعى المخاطب بفعل ما يمتلكه من معلومات إلى إدراك مقصود المتكلم.

ـــ تتمثل العناصر غير اللغوية التي تقوم عليها ظاهرة التعريف والتنكير في بحوثنا النحوية أساسا فيما يسمى عند التداوليين والنحويين على السواء بالمقام أو الحدث الكلامي، أي الموقف الذي قيل فيه الخطاب وما قد يشار إليه من الأشياء المحيطة بظروف الكلام، بالإضافة إلى قصد المتكلم والمخاطب وما يشكل خلفية هذا المخاطب الذهنية من خبرات سابقة.

ــ تعد العناصر السابقة محور الدراسات التداولية، فالتداولية لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية. كما \ذهب النحاة سابقا إلى وجوب امتلاك أحد طرفي الخطاب المتكلم أو السامع لجوانب من ظروف إنتاج الكلام حتى يتمكن المتكلم من إنتاج اللغة المعبرة عن التعريف أو التنكير.

ــ نأمل في هذا البحث أنه سيساعد في حل كثير من المشكلات اللغويّة التي يواجهها دارسو اللغة العربية فيما يخص التعريف والتنكير، فلا يمكن الاعتماد على جانب البنية اللغوية والعلائق التركيبية بين المورفيمات فقط كأساس لتعليم ظاهرة التعريف والتنكير وتعلمها، إذ لا بد أن يدرك الدارس ضرورة ربط تلك البنية بالاستعمال الفعلي لها، فالبنية والاستعمال يتضافران معا في جعل هذه الكلمة معرفة والأخرى نكرة.

5 ـ **قائمة المراجع**:

الكتب

- أبو بكر محمد بن السرّي بن سهل النحوي بن السرّاج، **الأصول في النحو**، تحقيق: محمد عثمان، ط 1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، 2009م، مجلد 1.

- أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق وشرح: رشيد بلحبيب، ط1، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، 1999م/1420هـ، ج 1.

- أبو عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج1988،2م.

- أحمد فهد صالح شاهين، **النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2015م.

ـــ أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**. مطبعة الأمنية، دار الأمان، الرباط.

- بان الخفاجي، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2008م.

- جورج يول، **التداوليّة**، ترجمة: قصي العتّابي، ط 1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م

ـــ جوليان براون وجورج يول، **تحليل الخطاب**. ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التركي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع.

ـ جون لاينز، **علم الدلالة**، ترجمة مجبد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، منشورات كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، 1980.

- الجيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداوليّة (لطلبة معاهد اللغة العربيّة وآدابها)**، ترجمة: محمد يحياتن، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة.

- خديجة بوخشّة، **محاضرات في اللسانيات التداوليّة**، مستوى: السنة ثالثة ل م د / L M D.

- خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداوليّة (مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربي القديم)**، ط1، الجزائر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2009م.

ـ الرماني (علي بن عيسى)، **رسالة الحدود**، تحقيق ابراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر.

- عباس حشاني، **خطاب الحجاج والتداوليّة (دراسة في إنتاج ابن باديس الأدبي)**، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2014م.

- ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المخزون. دار هجر،

ـ المبرد، **المقتضب**، ج4، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة: الناشر وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون إسلامية. 1994.

- محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م.

- محمود أحمد نحلة، **أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ط1، مصر: دار المعرفة الجامعيّة، 2002م.

- محمود أحمد نحلة، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 2013م.

=ـ مسعود صحراوي، **التداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي)**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

- مهدي مشنة، **تجليات الافتراض المسبق في ديوان " الكبريت في يدي دويلاتكم من ورق " لنزار قباني**، حوليات مخبر اللسانيات واللغة العربية بجامعة بسكرة، العدد 2، ديسمبر 2014م.

- كاترين كيربرات – أويكيوني، **المضمر**، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م.

- ابن يعيش النحوي، **شرح المفصّل**، مصر: إدارة الطباعة المنيريّة، ج 5.

ـ نرجس باديس، **المشيرات المقامية في اللغة العربية**، مركز النشر الجامعي، 2009.

الدوريات

ـــ عبد الزهرة عودة جبر، **التعريف والتنكير في اللغة العربية مقاربة دلالية**، مجلة ميسار للدراسات الأكاديمية، العدد 31، سنة 2017.

الرسائل الجامعية

ـ شريفة بلحوت، **الاحالة دراسة نظرية** مع ترجمة فصلين الأول والثاني من كتاب cohesion in englich، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص ترجمة، 2005/ 2006، جامعة الجزائر.

6ـ الهوامش:

(1) جورج يول، **التداوليّة**، ترجمة: قصي العتّابي، ط 1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م، ص (19).

(2) ينظر: أحمد فهد صالح شاهين، **النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2015م، ص (3).

(3) مسعود صحراوي، **التداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي)**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص(16).

(4) المرجع نفسه.

(5) ينظر عباس حشاني، **خطاب الحجاج والتداوليّة (دراسة في إنتاج ابن باديس الأدبي)**، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2014م، ص (96).

(6) مسعود صحراوي، **التداوليّة عند العلماء العرب**، ص (174).

(7) ينظر : خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداوليّة (مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربي القديم)**، ط1، الجزائر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2009م، ص (222) (223) .

[8] ينظر أحمد فهد صالح شاهين، **النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة**، 2015م، ص (20).

[9] بان الخفاجي، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2008م، ص (115).

[10] المرجع نفسه، ص (117) .

[11] ابن يعيش النحوي، **شرح المفصّل**، مصر: إدارة الطباعة المنيريّة، ج 5، ص (85).

[12] ينظر: أبو عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج1988،2م، ص (5)(6) .

[13] المرجع نفسه.

[14] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1 ص 115.

[15] مسعود صحراوي، **التداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي)**، ص (189).

[16] ينظر: أبو بكر محمد بن السرّي بن سهل النحوي بن السرّاج، **الأصول في النحو**، تحقيق: محمد عثمان، ط 1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، 2009م، مجلد 1، ص (142).

[17] سيبويه، **الكتاب**، ج2ص5.

[18] المبرد، **المقتضب**، ج4 ص 276.

[19] المرجع نفسه.

[20] الرماني، **رسالة الحدود**، ص37.

[21] المرجع نفسه.

[22] ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج1 ص 148.

[23] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج5 ص492.

[24] المرجع نفسه، ج9 ص112.

[25] المرجع نفسه، ج1 ص166.

[26] ينظر نرجس باديس، **المشيرات المقامية في اللغة العربية**، ص94.

[27] جون لاينز، **علم الدلالة**، ص44.

[28] شريفة بلحوت، **الاحالة دراسة نظرية**، ص12.

(29) ينظر جوليان براون وجورج يول، **تحليل الخطاب**، ص 246.

(30) أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، ص138.

(31) عبد الزهرة عودة جبر، **التعريف والتنكير في اللغة العربية- مقاربة دلالية**، مجلة ميسار للدراسات الكاديمية، العدد 31، سنة 2017، ص 244.

(32) ينظر محمود أحمد نحلة، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 2013م، ص (81).

(33) كاترين كيربرات – أويكيوني، **المضمر**، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م، ص (44)(45).

(34) مهدي مشنة، **تجليات الافتراض المسبق في ديوان " الكبريت في يدي دويلاتكم من ورق " لنزار قباني**، حوليات مخبر اللسانيات واللغة العربية بجامعة بسكرة، العدد 2، ديسمبر 2014م، ص (230).

(35) جورج يول، **التداوليّة**، ص (51).

(36) ينظر: مهدي مشنة، **تجليات الافتراض المسبق في ديوان " الكبريت في يدي دويلاتكم من ورق " لنزار قباني**، ص (230).

(37) ينظر: محمود أحمد نحلة، **أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ط1، مصر: دار المعرفة الجامعيّة، 2002م، ص(26)(27).

(38) الجيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداوليّة (لطلبة معاهد اللغة العربيّة وآدابها)**، ترجمة: محمد يحياتن، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، ص (34).

(39) خديجة بوخشة، **محاضرات في اللسانيات التداوليّة**، ص (33).

(40) محمود أحمد نحلة، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص (17).

(41) محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م، ص(190)(191).

(42) محمود أحمد نحلة، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص (21).

(43) المرجع نفسه، ص (84).

(44) ينظر: بان الخفاجي، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، ص (115).

(45) كاترين كيربرات، **المضمر**، ص (48).

(46) بان الخفاجي، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، ص (118).

(47) المرجع نفسه، ص (134).

(48) أحمد فهد صالح شاهين، **النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة**، ص (77).

(49) خديجة بوخشّة، **محاضرات في اللسانيات التداوليّة**، مستوى: السنة ثالثة ل م د / L M D، ص (30).

(50) ينظر أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق وشرح: رشيد بلحبيب، ط1، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، 1999م/1420هـ، ج 1، ص (442).